المنهج

تأليف

صقر الروقي

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّر وأعِن

الجرائم التي يرتكبها الإنسان في حق نفسه

الإنسان يرتكب في حق نفسه أربعة جرائم:

الجريمة الأولى: يهمل طلب الحق بإهماله طلب العلم الذي يدله على الحق، وكيف يكون ذلك؟ يكون ذلك بإعراضه عن قراءة القرآن وكتب الحديث النبوي

وتدبرها وإمعان النظر فيها، ومعرفة ما أمر الله به وما نهى عنه، من كلام الله وكلام رسوله مباشرة، وبدون واسطة.

الجريمة الثانية: أنه إذا طلب العلم طلبه من غير وجهه الذي ينبغي عليه أن يطلبه منه، ويكون ذلك بأن يدع كلام الله عز وجل، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، ويقبل على كلام المشايخ والعلماء، فيما صنفوه من كتب، يسمونها كتب العقيدة والفقه، حتى أنه لا يقرأ كلام الله ولا كلام رسوله إلا ومعه كتاب تفسير للقرآن أو شرح للحديث، ويظن المغبون أنه لا يمكن فهم كلام الله وكلام رسوله إلا من خلال العلماء وما صنفوه من تفاسير أو شروحات،

وفي الواقع أنه لو اقبل على قراءة القرآن وتدبر معانيه، وقراءة ما صح عن النبي من الأخبار وتدبر معانيها، وجمع بعضها إلى بعض، وتأول بعضها من بعض،

لاستبان له الحق، واستنار له الطريق، ولتلقى العلم غضاً طرياً كما تلقاه الصحابة رضوان الله عليهم، لا تكلف فيه ولا تشدق ولا تفيهق ولا تعالم.

وذلك أن الله تعالى يسّر القرآن للذكر فقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر ١٧]

وما اشتبه معناه أو أجمل حكمه في القرآن، أو ما نسخ من آيات القرآن، بيّنه رسول الله صلى الله عليه وسلم خير بيان، فيما رو يعنه من أخبار.

فماذا تريدون بعد بيان الله تعالى وبيان رسوله صلى الله عليه وسلم!!

أهناك بيان خير من بيان الله ورسوله!!

ولو ترجم القرآن إلى أي لغة كانت، وترجمت السنة إلى أي لغة كانت، لفقهها أهل تلك اللغة بلغتهم، دون الحاجة لمفسّر أو شارح، ودون أن يطالعوا كتب فقه أو عقيدة، من تلك الكتب التي وضعها أصحابها ليضاهوا بها كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم

ولكن البعض لا يؤمن بهذا إذ يظن أن القرآن عبارة عن رموز ومعادلات لا يمكن حلها إلا من خلال العلماء ومن خلال ما صنفوه من تفاسير وشروحات أو كتب عقائدية أو فقهية.

والحق يقال: أنه ما أفسد على الناس فهم معاني كلام ربهم وكلام نبيهم ومرادهم منه إلا العلماء وما يصنفونه من تفاسير وشروحات!

ولكن من الذي يعقل!!

والعلماء المتقدمون والمتأخرون لم يزيدوا على ما ورد في القرآن والسنة إلا شيئين:

الشيء الأول: هي الكائنات الحادثة، والمسائل التي لم يرد فيها نصّ عن الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم.

فهم يجتهدون ويقولون فيها برأيهم، فهب أنك لم تلتزم برأيهم، أكنت بذلك قد خالفت الكتاب والسنة؟! بالطبع لا، إنما هم يعطونك رأيهم، وقد تجتهد أنت وغيرك في المسألة فيكون لكم رأي خير من رأيهم، فلو لم تبلغك أراءهم لم يذهب عليك شيء من العلم.

ولكن يطالب طالب العلم، ألا يقطع في الحكم على شيء لم يرد حكمه بالنص في القرآن والسنة، إلا بعد مناقشة المسألة مع غيره من طلبة العلم، وعرضها على من يرى فيهم أهلاً لذلك،

ولا يكتفي بواحد ولا اثنين بل يعرضها على جماعة، ثم يتفكر فيما سمع منهم، ويحكم بما أراه الله تعالى أنه الحق، فقبل ذلك كله، يلجأ إلى الله تعالى، ويسأله الهداية والتوفيق، لأنه إن بذلك جميع ما سبق، فإنما يبذل الأسباب ولكن الهداية بيد الله وحده لا شريك له.

والشيء الأخر: هو ما يزيده علماء الضلالة، ودعاة السبل الشيطانية في الدين، مخالفين بذلك النص الشرعي والحديث النبوي، فتجد كلام الله وكلام رسوله في واد وقولهم في واد، فإذا ما عارضتهم بقول الله وكلام رسوله، تكلفوا تكلفاً واضحاً في رده، فإن كان آية، حرفوا معناها، وإن كان حديثاً ضربوه بعلة، وإن كانت علتهم التي ضربوه بها سخيفة، ولكن يقدمونها ليقال إن عندهم شيء وليس عندهم سوى النفاق الذي اشربته قلوبهم.

فلا خير فيما زادوه، بل هو الشر المحض.

وطالب العلم، لو لم يبلغه العلم كله، لاكتفى مما بلغه من العلم عما فاته منه، فإن بلغه حديث صحيح لم يبلغه قبل ذلك، فقد استزاد به علماً، وإن لم يبلغه شيء، فقد أحسن من انتهى إلى ما قد سمع، وإنما يؤاخذ العبد بما بلغه من العلم ثم لم يعتقده أو يعمل به.

الجريمة الثالثة: أنه يقلد دينه معظميه من العلماء.

فتجده قد لزم شيخاً، لا يخرج عن قوله، فتراً واحداً، ولا يأخذ من أقوال العلماء الأخرين، إلا ما وافق قول شيخه الذي ارتضاه، ويرى الحق معه في كل شيء، وإن خالف قوله صريح الكتاب والسنة، وهذا الصنف من الناس على نوعين:

الصنف الأول: هم الحمقى والمغفلين، الذين يظنون لسذاجتهم أن من رُسِم برسم العلم ونسب إلى العلماء، لا يمكن أن يكذب على المسلمين ولا أن يغشهم، ويعتقد أن طباعهم أصبحت طبائع ملائكية، فلو وجد شيخه يخالف صريح الأدلة من الكتاب والسنة لم يتهم شيخه، بل يتهم نفسه بقلة العقل، وبلادة الفهم، وأن شيخه وُهِب عقلاً وفهماً يعسر على قليل عقل وبليد فهم مثله أن يبلغ مبلغه، فجعل نفسه في محل الحمار، وشيخه سائقه، وقد يكون شيخه ممن أضلهم الله تعالى، فيرديه معه في مهاوي الردى.

الصنف الثاني: وهم من يعرفون الحق، ويعرفون أن شيخهم قد أخطأً في مواضع من المسائل، قد تكون من المسائل الخطيرة كبيرة، وقد تكون من المسائل الصغيرة، ولكنهم يقبلون منه الحق والباطل معاً، ويظهرون أنه مصيب فيما أخطأ فيه، ويحتالون لشرعنة قول شيخهم بضروب من الحيل، يلقنها لهم إمامهم إبليس، وإنما يفعل ذلك، لأنه لا دين له، ولا شيخ، ولا يريد من ذلك إلا أمرين:

الأمر الأول: قد يكون ذلك حسداً لأهل الحق، فيما بلغهم من الحق وأظهروه، فلكونه يحسدهم أن هذا الحق لم يظهر من شيخه أو منه ومن جماعته، فهو يعادي ذلك الحق وأهله ويحاربه بكل ما أوتي من قوة أو حيلة.

والأمر الثاني: بعيد عن هذا كله، فقد تجد شيخه بيده شيء من المال أو الوظائف، فهو يبقى متابعاً لشيخه، لما يصله به من هذا المال أو يعينه فيه من الوظائف،

فيلازمه وينتصر له لأجل ذلك، فجعل علمه ودينه، سبباً لنيل شيء من حظوظ الدنيا، فلو طلب منه أن يبيع دينه في سبيل حظ من حظوظ الدنيا لفعل، فلأحل الحرام، وحرم الحلال، وهذا حال كثير من العلماء وطلبة العلم.

الجريمة الرابعة: أنه إذا تلقى ما تلقى من بدع وضلالات، وسواء عرف الحق فيها أو لم يعرفه، لقاها لطلابه الذين جاءوا يطلبون العلم عنده، فأضلهم كما ضلّ هو من قبل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأكثر طلبة العلم، قد أجرم في حق نفسه بهذه الجرائم، سواء من الفرق الضالة مثل: الإباضية أو الشيعة أو الصوفية أو الأشعرية أو الماتريدية أو أصحاب وحدة الوجود، بل أو حتى كثير من المنتسبين إلى السلفية، نسأل الله العافية.

والمخرج من هذا، هو اللجوء إلى الله تعالى، وحده لا شريك له، قال تعالى في الحديث القدسي: "يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم" ولم يقل استهدوا بالمشايخ أو بالكتب أو غير ذلك من الأسباب،

وجعل الله هداية البشر في القرآن، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدا كتاب الله" الحديث

فمن أعرض عنه واقبل على تلك المثناة، التي يسمونها كتب العقيدة والفقه، وكتب التفسير والشروحات، وترك كتاب الله بغباره لا يقرأه، وإن قرأه لا يتدبره، ولا يقرأ كتب الحديث ولا يتدبرها، فقد ضل ضلالاً بعيداً، وخسر خسرانا مبينا.

فتنة تعظيم العلماء

وهذه الفِتنة من أعظم الفِتن، وهي سبب رئيسي في ضلال كثير من الناس.

فلقد فتن كثير من طلاب العلم بالعلماء، حتى أصبحوا يرونهم بلسان الحال لا بلسان المقال، أنهم أنبياء أو أنصاف آلهة، ومع أنهم يحاولون أن ينكروا هذا الأمر؛ إلا أنه يظهر في تصرفاتهم وفلتات ألسنتهم وولاءهم المطلق لعلمائهم!

وكنا نظن أن هذا الأمر منحصر في الصوفية، الذين يعملون جاهدين على زرع هيبة العلماء في صدور تلاميذهم، حتى قرروا قواعد يلزمون بها تلامذتهم أو ما يسمونهم بالمريدين، في التعامل مع علماءهم، كقولهم: "كن بين يدي الشيخ كالميّت بين يدي المغسِّل" وقولهم: "لا تعترض على الشيخ فتنطرد" ولكني تفاجئت بأن هذا الداء قد طال حتى من ينتسب إلى مذهب أهل السنة ومنهج السلف.

وكل صاحب بدعة يجد في القرآن والسنة ما يموه به على الناس، ليلبس عليهم دينهم ويقرر لهم بدعته، فتجدهم ينتقون من الآيات ما يرسّخ في قلوب الناس الهيبة والتعظيم والتفخيم للعلماء، فهم يتلون عليك قوله تعالى: ﴿ .. إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا .. ﴾ [فاطر ٢٨] وقوله تعالى: ﴿ .. يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ .. ﴾ [المجادلة ١١] ويذكرون لك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من يرد الله به خيراً يفقّه في الدين". لكن

من هم هؤلاء العلماء الذين أثنى الله عز وجل عليهم في كتابه، وأثنى عليهم النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه؟

وحتى نجيب على هذا السؤال تعالوا نسأل أنفسنا: من كان السبب في تحريف الأديان السماوية التي كانت قبلنا؟

والجواب: هم العلماء!

والمسلمون ليسوا في أمان من هذا الخطر، وقد دهمهم ما دهم أهل الأديان السابقة قبلنا، فكثر فيهم أهل الآراء والأهواء الذين أضافوا في الدين ما ليس منه.

وكثيرٌ من أراءهم واجتهاداتهم تخالف القرآن الكريم وتخالف السنّة النبويّة، ولا يجدون في ذلك غضاضةً؛ لأن كثيراً منهم إنما يصبوا من خلال ذلك إلى نيل جاه أو شرف أو سمعة.

عن يزيد بن عميرة قال: قال معاذ بن جبل: "إنَّ من ورائكم فتنًا يكثر فيها المالُ، ويفتح فيها القرآنُ حتى يأخذه المؤمنُ والمنافقُ والرجل والمرأةُ والصغيرُ والكبيرُ والعبدُ والحرُّ، فيوشك قائلٌ إن يقول: ما للناس لا يتبعوني وقد قرأتُ القرآن؟! ما هم بمتَّبعي حتى أبتدعَ لهم غيرَه، فإياكم وما ابتدعَ، فإنَّ ما ابتدع ضلالةٌ"

رواه ابو داود بسند صحيح.

وليس هذا كل مخطئ للحق، بل قد يقع الخطأ من أهل الصلاح والتقوى، ولكنه بشر، يصيب ويخطئ.

عن يزيد بن عميرة قال: قال معاذ بن جبل: "وأحذركم زيغةَ الحكيمِ؛ فإنّ الشيطانَ قد يقول كلمة الضلالةِ على لسانِ الحكيمِ، وقد يقول المنافقُ كلمةَ الحقِّ. قال: قلت لمعاذٍ: ما يدريني – رحمك اللهُ – أن الحكيمَ قد يقول كلمةَ الضلالةِ، وأن المنافقَ قد يقول كلمةَ الحقِّ؟ قال: بلى! اجتنبْ من كلام الحكيمِ المشتهراتِ، التي يقال: ما هذه؟! ولا يثنينك ذلك عنه؛ فإنه لعله أن يراجع، وتلقَّ الحقَّ إذا سمعتَه، فإنَّ على الحق نورًا".

رواه أبو داود بسند صحيح.

وقد يخطئ العالم قليل الدين والتقوى في مسألة، ولكنه لا يرجع عن الخطأ فيها بعد معرفته بذلك الخطأ، حتى لا يقال بأنه جهل الحق سابقاً، ويتخذ الناس ذلك دليلا على قِلّة علمه، ويكون ذلك سبباً في انصرافهم عنه. فيكون وقوعه في الخطأ ابتداء عن غير تعمّد، ولكنه يتعمّد الإقامة عليه بعد أن تبيّن له خطئه فيه، رغبة في الدنيا، وركوناً إليها.

أي: أنهم يريدون بذلك الحفاظ على ماء وجوههم ومكانتهم الاجتماعية والدينية، فهم يصرون على صواب قولهم وصحته وخطأ قول مخالفيهم وبطلانه.

وأما تلاميذ أولئك العلماء، وإن أصبحوا هم العلماء فيما بعد، فهم يتشبثون بآراء علمائهم السابقين، ولا يحيدون عنها في كثير من الأحيان.

إما حباً لمشايخهم الذين أورثوهم هذه الآراء والاجتهادات الخاطئة بدعوى أن علماءهم أعلم بكتاب الله وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم منهم.

أو خشيت فقدان وظيفة أو دخل مادي يخشى فقدانه لو تخلى عن بدعته.

أو حفاظاً على المودّة التي تجمع بينه وبين أصحابه وزملائه، فهو يتمسك بجميع ما ورثوه عن أسلافهم، بل ويظهر التعصب له، حتى لا يفقد مودتهم.

وقد تكون هناك أسباب أخرى.

وأكثر الناس يقدم حضه من الدنيا على حضه من الأخرة، فيبيع أخرته بدنياه، وتلك صفقة خاسرة.

ومن الملاحظ أن هذه الأسباب هي نفس الأسباب التي تجعل اليهودي يتمسك بيهوديته والنصراني يتمسك بنصرانيته والوثني يتمسك بوثنيته.

ورأس الخطيئة وأساسها هي الثقة المفرطة بـ العلماء!

فإن الثقة المفرطة بـ العلماء لا تأتي إلا من صنفين:

صنف خبيث، إنما يتبع العلماء ويقلدهم ويحذو حذوهم لينال منهم منفعة دنيوية، إما جاه أو وظيفة أو نحو ذلك من منافع الدنيا، ولا يهمه أمر أخرته، ولا يهمه إن أصاب قول مشايخه الحق أو أخطئوه دام أنه لا يتعارض مع مآربه الدنيوية ومطامعه الماديّة، وإن أظهر خلاف ذلك وزعم أنه متبع للحق طالب له.

وصنف ساذج أحمق، يظن أن الرجل إذا أصبح عالماً استحال أن يكذب أو ينافق أو يحرّف الدين، مع أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بسند حسن أنه قال: "أكثر منافقي أمّتي قرّاءها" والقراء عند العرب هو ما نسميهم اليوم: العلماء!

وقد قال الله تعالى ذاماً هذا الصنف من الناس فقال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ .. ﴾ [التوبة ٣١]

وقد روي بأسانيد لا بأس بها في تأويل هذه الآية، أنهم علماء أهل الكتاب من اليهود والنصارى، كانوا يحرمون على أتباعهم ما أحله الله فيحرمونه، ويحلّون لهم ما حرّم الله فيحلونه، فتلك عبادتهم!

وقد يظن طالب العلم خيراً في شيخه معتقداً فيه الصلاح والتقوى ومخافة الله تعالى فيكون شيخه في الحقيقة على غير ذلك ولا يعلم السرائر إلّا الله تعالى.

وكثير ممن يوصف بالعلماء لا يستحقون هذا الوصف، فالعلم ليس بكثرة الرواية والحفظ "فقط" بل من خشي الله تعالى، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "ليس العلم عن كثرة الحديث، ولكن العلم عن كثرة الخشية".

وقال سعيد بن جبير: "الخشية هي التي تحول بينك وبين معصية الله عز وجل".

وقال الحسن البصري: "العالم من خشي الرحمن بالغيب، ورغب فيما رغب الله فيه، وزهد فيما سخط الله فيه".

فإذا اجتمعت الرواية والحفظ والخشية فذلك العالم حقا.

إذاً استفدنا من النص أعلاه، أن كثرة الرواية والحفظ وسعة العارضة وكثرة المصنفات والتفاسير والشروحات ليست دليلاً على أن من وراءها عالماً، بل قد يكون ضالّاً من الضلّال.

فإذا اجتمعت الرواية والحفظ ونزعت الخشية من قلب العبد انتجت لنا دجّالاً يردّ الناس عن دين الله ويبتدع لهم البدع، أو يحضّهم على التمسّك ببدع من سبقه من كبرائه، حتى يضلّوا كما ضلّ أهل الكتاب من قبلنا!

ولهذا كان الحذر من العلماء مطلب، قال أحد أئمة السلف المتقدمين: "إذا جئت تطلب العلم فقدم سوء الظن" فلماذا قال ذلك مع أن السلف الأوائل كانوا من أشد الناس دعوة إلى إحسان الظن بالناس؟!

والجواب: كي يحترز طالب العلم لدينه، نجد هذا جليّاً في وصية محمد بن سيرين رحمه الله حيث قال "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم".

فيجب على طالب العلم أن لا يسيء الظن بالعلماء ابتداءً، ولكن يجعل هناك احتمالاً أن هذا الشيخ أو ذاك العالم عالم سوء، وأنه قد يكون من أهل الآراء الفاسدة والأهواء المضلة عن دين الله الصحيح الصريح، ليحترز لدينه من أن يُدخِل فيه ما قد يوقعه في بدعة تنقص أجره وتزيد في سيئاته، هذا إن لم يكن سبباً في إخراجه من هذا الدين الذي جاء يطلبه! كمن يطلب العلم عند كبار المتكلمين والصوفية والشيعة.

ولهذا نبّهنا النبي صلى الله عليه وسلم على هذا الأمر في قوله: "أكثر منافقي أمّتي قرّاءها" والقراء هم العلماء كما أسلفنا.

في بيان واضح لخطر العلماء الذين لا يتقون الله تعالى فيما أأتمنهم عليه من دينه، فخانوا الله ورسوله وغشوّ المسلمين، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من غشّنا فليس منّا".

أو قد يكون عالماً صالحاً، ولكن وقع في زلّة، وأنت ملزم باتباع الدليل، لا باتباع العلماء.

والواجب عليك أن تنظر إلى العلماء على أنهم وسيلة وليسوا غاية.

فالعلماء مثل القنطرة التي تنقلك من ناحية إلى أخرى، فبعض هذه القناطر تنقلك إلى بساتين غنّاء وجنّات فيحاء، وهذا مثل علماء الإسلام المتبعين لكتاب ربهم وهدي نبيهم صلى الله عليه وسلم ما استطاعوا لا يخافون في الله لومة لائم ولا يرجون من الناس جزاءً، وهؤلاء العلماء أقل من القليل، كالشعرة البيضاء في جلد ثور أسود، ولا يهتدي إليهم إلى من أراد الله به خيراً.

وبعض هذه القناطر ينقلك إلى صحراء مقفرة، فقد تنجو منها وقد تهلك فيها ضماً وجوعاً، وهذا مثل العلماء الذين اختلط عندهم الحق بالباطل، فقد تنجو من صحراءهم وقد تهلك فيها ضمأً وجوعاً للحق، وهؤلاء مثل المرجئة المتلبسين بمذهب أهل السنة ومنهج السلف، الذين يدعونك إلى تعظيم العلماء وتقديسهم وإن كانوا مبتدعة ضلال، ويزعمون أن كل من شهد الشهادتين فهو

مسلم وإن جاء بجميع النواقض فهو عندهم معذور بالجهل، ويسارعون إلى نسخ وطباعة ونشر والوصاية بكتب أهل البدع.

وبعض هذه القناطر تنقلك إلى مزابل تهلك فيها، وهذا مثل علماء أهل البدع بدعاً مغلّظة مكفِّرة: الأشاعرة والماتريدية والإباضية والصوفية القبورية والشيعة الرافضة.

لذلك وحتى نتفادى الوقوع في هذه المزالق، يجب علينا وجوباً اللجوء إلى الله تعالى وحده لا شريك له، عملاً بقوله تعالى في الحديث القدسي: "يا عبادي كلكهم ضال إلّا من هديته فاستهدوني أهدكم" ولم يقل استهدوا بالعلماء، أو استهدوا بالكتب.

فالهداية ملك الله وحده لا شريك له فلا تُطّلَب إلا منه سبحانه كما أمرنا، ثم هو سبحانه إذا علم منّا الصدق والإخلاص هدانا بأي سبب شاء، المهم أن تقطع جميع علائقك بكل ما سوى الله عز وجل، من علماء وكتب وغير ذلك، وتخلص اللجوء إلى الله تعالى لعل الله يمن عليك بالهداية فضلاً منه وكرماً ورحمة.

مصادر تلقي العلوم الشرعيّة

مصادر تلقي العلوم الشرعية لا تخرج عن مصدرين هما: القرآن الكريم والسنة النبوية.

والتي هي عبارة عن شرح لما أجمل حكمه أو اشتبه معناه في القرآن الكريم.

والسنة النبوية، هي كل خبر مرويٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقواله أو أفعاله أو تقريراته.

وأما القياس والإجماع فهما يقومان أساساً على هذين المصدرين، فأي قياس أو إجماع يخالف ما نصّ عليه القرآن الكريم والسنة النبوية، فهو قياس فاسد وإجماع باطل.

فأما القرآن الكريم، فهو محفوظ بحفظ الله تبارك وتعالى له.

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر ٩]

فالقرآن الكريم نصّ قطعي الثبوت.

وأما السنة النبوية، فقد أوكل الله تبارك وتعالى حفظها لعباده.

فتجد فيها الصحيح والحسن والضعيف والضعيف جداً والموضوع والشاذ والمنكر.

ولا ترتقي السنة النبوية إلى درجة قطعيّة الثبوت، إلا إذا توفّر فيه ثلاث شروط:

الشرط الأول: صحة الإسناد، بأن يكون جميع رواة سند الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات.

والشرط الثاني: ألا يتعارض الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم مع القرآن الكريم تعارضاً لا يمكننا معه الجمع بينهما.

فإذا تعارض مع القرآن الكريم، أسقِط الحديث، وحكم بشذوذه.

والشرط الثالث: ألا يتعارض مع خبر صحيح أخر، فإذا تعارض مع خبر صحيح أخر، نُظِر إلى أقواهما إسناداً، أو أكثرهما تواتراً في سنده أو معناه، أو من له شواهد تشهد له من الأخبار الحسنة أو الضعيفة، فعندئذٍ يقدم أقواهما إسناداً، ويُسقَط الأخر، ويُحكم بشذوذه.

ويُصَنَّف الخبر الصحيح الذي توافرت فيه الشروط الثلاث: بأنه خبر مقبول، بينما من لم تنطبق عليه أحد هذه الشروط الثلاث أو أحدها، بأنه خبر غير مقبول.

وأما الأخبار الحسنة، وهي الأخبار التي في أسانيدها راو أو أكثر دون الثقة في الحفظ والإتقان، فلا تقبل إلا إذا توفرت فيها ثلاث شروط:

أولها: ألا يتعارض مع القرآن معارضة لا يمكننا معه الجمع بينها.

وثانيها: ألا يتعارض مع الأخبار الصحيحة المقبولة، معارضة لا يمكننا معه الجمع بينها.

وثالثها: ألا يتعارض مع خبر حسن أخر، فإن تعارض مع خبر حسن أخر، نُظِر إلى أقواهما إسناداً، أو أكثرهما تواتراً في سنده أو معناه، أو من له شواهد تشهد له من الأخبار وإن كان في أسانيدها ضعف، فعندئذٍ يقدم أقواهما إسناداً أو متناً، ويُسقَط الأخر، ويُحكم بنكارته.

ويُصَنَّف الخبر الحسن الذي توافرت فيه الشروط الثلاث: بأنه خبر مقبول، بينما من لم تنطبق عليه أحد هذه الشروط الثلاث أو أحدها، بأنه خبر غير مقبول.

وأما الأخبار الضعيفة الإسناد، فلا يؤخذ منها إلا ما شهد القرآن الكريم والأحاديث النبوية المقبولة، بصحة المتن.

لذلك قد نجد في الأخبار الضعيفة، أخبار مقبولة، وأخبار غير مقبولة.

وأما الأخبار التي أسانيدها ضعيفة جداً، أو موضوعة، فلا يؤخذ منها شيء، بل تصنّف مباشرة على أنها أحاديث غير مقبولة.

فالأخبار المقبولة، تشتمل على أخبار صحيحة وحسنة وضعيفة.

بينما الأخبار الغير مقبولة، تشتمل أيضاً على أخبار صحيحة وحسنة وضعيفة، بالإضافة إلى الضعيفة جداً والموضوعة.

فالمعتمد عليه في فهم الشريعة هي الأحاديث المقبولة، والتي تعتبر شارحة ومبيّنة لما أجمل حكمه أو اشتبه معناه في القرآن الكريم.

وأما ما روي عن الصحابة، وهي الأخبار الموقوفة، فيجب تطبيق الشروط السابقة عليه، وزيادة على ذلك، ألا يتعارض ما روي عن الصحابي ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنا تعارضا، قُدِّم الحديث المرفوع.

لأن الصحابي قد يفتي برأيه في مسألة من مسائل الشريعة فيخطئ، أو ربما ينقل عن أهل الكتاب، فيما يخص أخبار بدء الخلق وسير الأنبياء.

وأما ما روي عن التابعين، وهي الأخبار المقطوعة، فيجب تطبيق الشروط السابقة عليه، وزيادة على ذلك، ألا يتعارض قول التابعي، مع ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتعارض مع ما ثبت عن الصحابة، فإن تعارض، قدم الخبر المرفوع والخبر الموقوف، على خبر التابعي.

ومثلهما تابعي التابعين، على هذا المنهج.

وهذه الطبقات الثلاث هي القرون المفضلة الأولى التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم".

النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليه، قرن، والتابعين، قرن، وتابعي التابعين، قرن.

وأما من جاء بعدهم، فهو أسوة بقيّة من جاء بعد تابعي التابعين من العلماء.

وأما الرأي، فأهل الحق والبصيرة لا يرجعون إليه إلا في أضيق الحالات، في مسألة حادثة لم يرد نص صريح من الكتاب والسنة بالبتّ فيها، فعندئذ يقيسون

هذه المسألة على ما يشبهها في القرآن أو السنة، وإذا أجمع أهل العلم — وهم أهل السنّة فقط — في ذلك الزمان، على قياس مسألة أُخِذ به.

وأما الكلام والفلسفة فأهل الحق من أبعد الناس عنه، فالشريعة إنما هي أمر ونهي، وترغيب وترهيب، وإخبار، بفهم العرب الأميين الذين أنزل الوحيان بلغتهم، فلا مجال للكلام والفلسفة والشقشقة في هذه الأمور.

وهذا المنهج في التلقي، هو المنهج الذي يدلك على سبيل الله عز وجل، الذي من سلكه نجى بإذن الله يوم القيامة.

وهنا تنبيهات:

الأول: أن المعتمد في نقد الأخبار ونقد رواتها هم ائمة السنة الأوائل، أعني بذلك، الجيل الذي أسس لعلم الحديث والرجال، وأول من ألف في الحديث والتراجم والسير، والجرح والتعديل، أخرهم كان الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ. وأما من جاء بعدهم فمتطفلون، ولا قيمة لهم.

والثاني: أننا في هذا الزمان، أقدر من أئمة السنة الأوائل في نقد الأخبار، والسبب في ذلك، يعود إلى أنه قد أجتمع إلينا من علمهم مالم يجتمع لأفرادهم، فقد يعدل أحد الأئمة رجلاً يكون قد تبيّن عند أخر أنه مجروح، وقد يصحح أحد الأئمة حديثاً، يكون عند الأخر معلولا، فنحن لا نخرج عن أقوالهم، ولكن نقارن بينها، وننتقي منها.

والثالث: ليس قولي بأن الأخبار تعرض على القرآن الكريم من جنس قول المتكلمين، الذي يدعون أنهم يعرضون الأخبار على القرآن الكريم، فإذا ما تعارض معها أسقطوا الخبر، لأن هذا منهم ادعاء كاذب، وتلبيس وتدليس وتحايل، لأنهم في الحقيقة لا يعرضون الأخبار على القرآن الكريم، بل يعرضون الأخبار والقرآن نفسه على شقاشق أئمتهم ملاحدة الإغريق، فإنا تعرض النصّ القرآني مع شقاشق أئمتهم، حرفوا معناه، وتلاعبوا بقواعد اللغة العربيّة للوصول إلى ذلك، كادعاء وجود حذف في الآية، أو أنها مجرد مثال، ونحو ذلك، أو حرّفوا معنى الكلمة إلى معنى لا تحتمله ولا تعرفه العرب من كلامها، وإن تعارض الحديث مع شقاشق أئمتهم، سعوا إلى ضربه بالعلل، وإن كانت هذه العلل باطلة ومردودة، ولا يعتد بها في علم الحديث، أهم شيء أن يجدوا وسيلة للطعن فيه، والتظاهر بأن لديهم حجة في ذلك، فإن أعيتهم الحِيَل، اجتهدوا في تحريف معناه كما فعلوا بالنص القرآني.

والرابع: أن مصادر تلقي التاريخ الإسلامي فيما يخص بدء الخلق ونشأة الكون وسير الأنبياء وعلامات الساعة وأهوال يوم القيامة وصفة العوالم الغيبية، هي نفس مصادر تلقي العلوم الشرعية، والمنهج في نقد أخبارها، هو نفس المنهج المتبع في نقد أخبار الشريعة الإسلامية

العمل بما عليه العمل

كثيرا ما نسمع بالمنهج القائل: بالعمل بما عليه عمل العلماء!

فهل هذا المنهج صحيح، أم خاطئ، أم صحيح إذا طبّق في حالات، وخاطئ إذا طبّق في حالات؟

يحتج الآخذون بهذا المنهج، بمنهج الإمام مالك بن أنس الأصبحي، المتوفى سنة ١٧٩ للهجرة.

حيث كان الإمام مالك رحمه الله دائما ما يقول عندما يروي حديثاً يراه منسوخاً: ليس العمل على هذا، أو، ليس على هذا العمل.

ودائما ما كان يصدر الموطأ بعبار: باب العمل في كذا وكذا.

وقد صار هذا المنهج وسيلة وحجة لأهل الأهواء والبدع والضلالات في إسقاط سنّة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، واستبدالها ببدعهم وضلالاتهم نعوذ بالله من حالهم.

والسؤال هنا: من هم الذين يحتج بهم الإمام مالك بن أنس رحمه الله في رد الأحاديث التي ردها، وإبطال العمل بها؟

والجواب: هم من أدركهم من تابعي التابعين.

وتابعي التابعين، تلاميذ من؟

والجواب: تلاميذ التابعين.

والتابعون تلاميذ من؟

والجواب: تلاميذ الصحابة.

والصحابة تلاميذ من؟

والجواب: تلاميذ النبي صلى الله عليه وسلم

إذا العهد بين مالك وبين النبي صلى الله عليه وسلم قريب.

لم تكثر الأهواء، ولم ينجم أهل البدع، ولا عظمت البليّة بهم.

فمالك ينقل بالسند الصحيح المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإن لم يسمي رجاله، فعمل جماهير التابعين دليل على صحة إسناد هذا الخبر أو ذاك إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ولا يُظن بالإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، أنه يرد حديثاً صحيحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد من الناس، ولكن الإمام مالك، يعلم أن في الحديث ناسخاً ومنسوخاً، فإذا رأى أهل المدينة يعملون بخلاف هذا الحديث، علم أن هذا الحديث منسوخ، وإن لم يبلغه نصٌّ بالنسخ في ذلك.

فالعهد بالنبي صلى الله عليه وسلم قريب، ومن ينقل عنهم إما تلاميذ للصحابة أو تلاميذٌ لتلاميذهم.

فكيف يقاس بهم غيرهم ممن جاء بعدهم، ويُحتج بعمله، فيما خالف السُنّة.

مع أن أكثر الأخبار التي عارضها الإمام مالك بن أنس رحمه الله بعمل أهل المدينة من التابعين وتابعي التابعين في زمانه، إنما هو فيما يقع من بعض الصحابة من اجتهادات، أو في مسألة لم يرد فيها نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فأين هذا مما صنعه الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥ للهجرة، عندما روى حديث النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن البناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليها، ويصحّحه ثم يقول: "وليس العمل على هذا"!

من هم القوم الذين يحتج بعملهم الحاكم النيسابوري، ويعارض بعملهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم؟!

أهم صحابة أم تابعون أم تابعي تابعين أم من أهل المدينة!

إنما يحتج بعمل الخلوف المخالفين من أهل الأهواء والبدع ببلده في المشرق، فسبحان الله العظيم!

وبهذا ومثله، ضلت الأمم من قبلنا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

والأعجب من ذلك، أن ابن عبدالهادي نقل تعليق الحاكم النيسابوري، متابعاً له، مع أن كلاهما منسوب للسنة ومنهج السلف!

وأما تصدير الإمام مالك لأبواب كتابه بقوله: "باب العمل في كذا وكذا" فإنه دائماً ما كان يصدر الباب بحديث مرفوع إلى النبي أو موقوف إلى صحابي، أو مقطوع على تابعي، في دلالة على أن الحجة في الأحاديث النبوية، ما لم

يكن منسوخاً، دلّ فعل أهل المدينة في زمانه على نسخه، أو كان رأي صحابي أو تابعي لم يُتابع عليه من أهل قرنه.

فالإمام مالك إنما كان يحتج بعمل أهل المدينة لأنهم حديثو عهد بزمن النبي صلى الله عليه وسلم، وهم أعلم بناسخ الأحكام من منسوخها، وهم أعلم بما اتفق عليه الصحابة بما اختلفوا فيه، فلا يقاس بهم غيرهم ممن جاء بعدهم، ولا يحتج بعمله فيما خالف فيه السنة.

وهل يلزمنا أتباع مذهب مالك رحمه الله وأهل المدينة؟

والجواب: إن ما عمل به أهل المدينة، قد يكون من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو رأي صحابي بقي في المدينة، أخذ به أهل المدينة اقتداء به، ولكن الصحابة رضوان الله عليهم، تفرّقوا في البلاد، زمن الفتوحات الإسلامية، وقد يكون مع آحادهم علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يبلغ الآخرين، أو رأي هو خير من رأي من بقي بالمدينة، لذلك أقول: أن من أخذ بعمل أهل المدينة، فنرجو أن يكون على خير، ومن أخذ بالحديث الصحيح، وإن خالف عمل أهل المدينة، فنرجو أنه على خير، لأن السُنَّة ليست كالقرآن، في حفظ الله تبارك وتعالى لها، وصيانتها عن الخطأ والنسيان، والزيادة والنقصان.

هل السنة تنسخ القرآن؟

والجواب: السُنَّة، لا تنسخ القرآن، فالقرآن كلام الله عز وجل الذي تكلّم به، وإن كانت السنّة من حيث كونها شرع ووحي من الله، كالقرآن، ولكنها كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والخيرية هنا والتماثل مطلقة، تعني الخيرية من جميع الوجوه والتماثل من جميع الوجوه، وكلام المخلوق لا يكون خيراً من كلام الخالق عز وجل، ولا مثيلاً له، فثبت بذلك أن السنّة لا تنسخ القرآن.

لذلك لا يمكن أن ينسخ القرآن، إلّا قرآن مثله.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة ١٠٦]

كما أن دور النبي صلى الله عليه وسلم، هو بيان ما أجمل حكمه أو أشتبه معناه من آي القرآن، وتخصّص عامه، وتعمّم خاصّه، وليس دوره إبطال الأحكام القرآنية ونسخها!

قال تعالى: ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل ٤٤]

وقد ادعى بعض من يزعم أن السنة تنسخ القرآن، بأن النسخ من البيان، وهذا سفه وعته، فالبيان شيء والنسخ شيء أخر، البيان شرح للنص، والنسخ إبطال له، فأين البيان من النسخ.

وكذلك النبي قد يسن حكماً زائدا على الشرع، فيستثني مما حرمه الله شيئاً فيبيحه، كإباحته لحوم الضباع من بين سائر السباع، أو يستثني فيحرم شيئا مما أباحه الله تعالى، مثل تحريمه للحوم الحُمُر الأهلية. وقد ينهى عن الشيء لم يرد في القرآن الأمر به أو النهي عنه، وقد يأمر بالشيء لم يرد في القرآن الأمر به أو النهي عنه، بحسب ما تقتضيه المصلحة الشرعية، سُنّة يسنها رسول الله، وهذا من باب أن الله أرخص له في ذلك، وهذا لا يتعارض مع كونه مبيّن، ولا فيما يحكم به النبي صلى الله عليه وسلم نسخ لشيء من القرآن.

هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: أنه لا يوجد دليل أساساً على وقوع مثل هذا النسخ، والأحاديث التي قُدِّمت لإثبات هذه الدعوى، لا تفيد ذلك، وإنما جاء هذا الادعاء من سوء فهم من ادعى هذه الدعوى.

وسوف نأتي عليها إن شاء الله لبيان خطئهم في ذلك.

فقد احتجوا بحديث تحريم لحوم الحُمُر الأهلية يوم خيبر، وزعموا أن هذا ينسخ قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ

أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام ١٤٥]

وهذا قول ساقط.

لأنه بناء على ادعائهم، فقد بطل تحريم الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير وذبائح المشركين لأوثانهم، لأن النسخ يبطل حكم الآية بالكلية.

وهذا ما لا يقول به حتى من يدعي أن السنة تنسخ القرآن، بل هم عاملون بهذه الآية، فكيف يقولون بعد هذا أنها منسوخة بالحديث؟!

والصواب أن النبي صلى الله عليه وسلّم استثنى لحوم الحمر الأهلية من بين الحيوانات العاشبة، لنجاسة لحمها في رواية.

فالنبي صلى الله عليه وسلم هنا، سنّ حكما زائداً على الآية ولم ينسخها.

مع أن تحريم لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة فيه بحث طويل، وهل تحريمهما كان مؤبداً أو مؤقتاً، ليس هذا موضعه.

واحتجوا بما روي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات".

قالوا: ولا نجد الخمس رضعات في القرآن، فدل هذا على أن هذا الحديث، نسخ آية العشر رضعات.

قلت: وهذا قول باطل، فقد ذكر الرواة الحديث أن عائشة رضي الله عنها قالت: "فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فيما يقرأ من القرآن".

إذا حسب حديث عائشة، أن آية الرضاعات العشر نسخت بأية قرآنية أخرى أمرت بخمس رضعات فقط. ولم ينسخها الحديث.

ولكننا لا نجد الخمس رضعات في القرآن أيضاً، فتبيّن أن أمّ المؤمنين إما نسيت أو أخطأت، أو أن أحد الرواة وهم في رواية هذا الخبر عنها.

ولذلك قال الإمام مالك: "وليس على هذا العمل".

أي: ليس العمل على حديث عائشة عند أهل المدينة، وأن هذا الحديث لا يصحّ متنه، بدلالة أن القرآن لم يرد فيه شيء عن عدد الرضعات لا عشر ولا خمس، وإنما هي أمور قدرها النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يوجبها.

وكان الإمام مالك يقول: بأن المصة والمصتان تحرم، كما في المدونة.

لذلك لا يحتج بحديث عائشة في ادعاء أن الحديث ينسخ القرآن.

واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله أعطى كل ذي حقٍ حقه، فلا وصية لوارث" وزعموا أنها ناسخة لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ١٨٠]

وهذا قول باطل.

لأنهم فسّروا الوالدين في الآية، بالأب والأم، فإن كان ما ذهبوا إليه صحيحاً، فالجواب: أن هذ الآية إنما نزلت قبل أن تفرض الفرائض، فلما نزلت آية الفرائض نسخت هذه الآية. فالقرآن هنا نسخ القرآن، وإنما الحديث ورد لبيان أنه بعد أن فرض الله الفرائض لم يعد هناك مكان للوصية، لأن الله فرغ من ذلك، لا أن هذا الحديث نسخ الآية!

فقالوا: "التخصيص بعد العمل يكون نسخاً"

والجواب: أن هذا مجرد رأي وادعاء من بعض المتفقهة، وليس حتى مجمعا عليه، فقد يتأخر التخصيص عن وقت العمل بالحكم العام، لعلة، كما أن الحجج التي قدموها لإثبات هذه القاعدة، حجج باطلة، لأن التخصيص بعد العمل لم ينسخ الحكم العام، وإنما خصّصه فقط! في بيان من النبي

ثم إنه لم يقع في آية الوصية للوالدين والأقربين بهذا الحديث تخصيص، إنما يكون التخصيص إذا كان في الحديث استثناء في الحكم الوارد في القرآن،

كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة ٣٨]

فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا"

فهذا ونحوه تخصيص.

فأي استثناء وقع هنا حتى يقال بأن الحديث خصّص الآية!

بل هو بيان من النبي أن آية المواريث نسخة آية الوصيّة، فلم يعد للوارث وصيّة.

وقد يُراد بالوالدين في الآية، الجدّ والجدّة، فهما والدان، فيكون معنى الآية، إذا كان جدّ وجدّة المتوفى أحياء، وليس لهم نصيب من الميراث، فمن البرّ أن يوصي حفيدهما لهما بشيء من المال، وكذلك بعض قرابته.

وقد احتج بعض متأخريهم بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والَّذي نفسي بيدِه ليوشِكنَّ أن ينزلَ فيكم ابنُ مريمَ حَكمًا مقسطًا فيَكسرُ الصَّليبَ ويقتلُ الخنزيرَ ويضعُ الجزيةَ ويفيضُ المالُ حتَّى لا يقبلَه أحدٌ"

وقالوا: بأن هذا الحديث نسخ قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢٥٦]!

وهذا باطل.

وذلك أن كسر عيسى للصليب وقتله للخنزير، لا يعني بالضرورة أنه يجبر النصارى أو غيرهم على الإسلام، بل قد يفعل ذلك لأمرين:

الأول: ربما يفعل ذلك إرغاماً لهم، وللدلالة على كذبهم في دعوى صلبه وبطلان دينهم، ولكنه لا يرغمهم على ترك دينهم، لأنه قد يبقى على النصرانية من هو نصراني، لكونه لم يؤمن بصدق عيسى عندما ينزل من السماء.

والثاني: أنه ربما يفعل ذلك لأن النصارى يدخلون في دين الله راغبين وراهبين، لما رأوا ما مع عيسى من الآيات الدالة على صدقه ونبوّته، فلا يوجد من يعبد الصليب أو يأكل الخنزير.

لأنه لم يرد أن عيسى عليه السلام يجبر النصارى على الإسلام، حتى يقال بأن هذا الحديث نسخ القران.

وأما قوله: "ويضع الجزية" فله تأويلان:

التأويل الأول: أنه يتركها لأن النصارى وغيرهم من الأمم أسلموا راغبين وراهبين.

والتأويل الثاني: أنه يفرضها عليهم، فتكون وضع الجزية، بمعنى فرض الجزية، لأن من النصارى من لم يؤمن به، وبقي على نصرانيّته.

والراجح، أن من اليهود والنصارى وأهل الملل الأخرى من يبقى على دينه أثناء بقاء عيسى وبعد وفاته، وأن عيسى يضع الجزية عليهم، أي: يفرضها عليهم، بعد أن لم يكن المسلمون يأخذون الجزية على الكفار، لضعفهم، وبعدهم عن الالتزام بالدين وتعاليمه، وتعاقبهم على ذلك.

ولا أدل على ذلك، من أنه ورد في أحاديث علامات الساعة، أن الكفّار يبقون على كفرهم في زمن عيسى عليه السلام وبعد وفاته، حتى أن الدابة تسم الناس هذا مسلم وهذا كافر، وأن الله يبعث ريحاً تقبض أرواح المؤمنين، فلا يبقى سوى الكفار، وعليهم تقوم الساعة.

فإذا أجبر عيسى الناس على الإسلام، توارثوه، فمن هم الكفار الذين سوف تسمهم الدابة ويبقون بعد المؤمنين عندما يقبض الله أرواحهم؟!

ولو صح أن عيسى يجبر الناس على الإسلام في أخر الزمان، فهذا الحديث إنما هو إخبار من النبي صلى الله عليه وسلم بما سوف يقع في أخر الزمان، ولم ينسخ النبي صلى الله عليه وسلم الحكم، وإنما أخبر أنه سوف ينسخ بأمر الله تعالى لعيسى بذلك، فما شأن السنة هنا بالنسخ!

فكيف يقال بعد هذا أن هذا الحديث ناسخ للقرآن!

إذا هذه الأحاديث وشبهها مما يحتج به من يدعي أن السنة تنسخ القرآن، ليس فيها حجة على دعواهم، إنما أُتي من سوء فهمهم، فالقرآن لا ينسخه سوى القرآن، وأما السنة فينسخها القرآن وتنسخها السنة أيضاً.

فكلام الله تبارك وتعالى الذي هو كلامه، يَعلو ولا يُعلى عليه.

مساوئ المذهبيّة والتمذهب

قرأت لكثيرين من دعاة المذهبية والتمذهب وهم يزعمون أن المذهبيّة والتمذهب ساعدت على وحدة المسلمين، وقرأت لبعضهم أنه قال: عدم التقيّد بمذهب من المذاهب قد يدفع المرء إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال.

والحقيقة أن الحقيقة بخلاف ذلك تماماً.

وكأن قائل ذلك، إنما أراد المغالطة لا أكثر.

فالمذهبية والتمذهب، كانت سبباً رئيسياً في تمزّق المسلمين، وجعلهم فرقاً متناحرة متباغضة، حتى أنه في كثير من الأحيان، كانت تقع بين هذه الفرق حملات حربيّة، قد تزهق فيها الأنفس، وتدمر فيها المساجد والممتلكات.

وأسرد لكم هنا بعض ما عثرت عليه من تلك الحروب المذهبيّة.

ففي سنة ٣٩٣ هجرية وقعة فتنة بين الشافعية والحنفية ببغداد، وكان سببها أن شيخ الشافعية أبو حامد الإسفراييني (ت٤٠٦هـ) استطاع أن يُؤثر في الخليفة العباسي القادر بالله، ويُقنعه بتحويل القضاء من الحنفية إلى الشافعية، فلما فعل ذلك احتج الحنفية ودخلوا في مصادمات مع الشافعية.

وحدثت فتنة بمدينة مرو ببلاد خُراسان بين الشافعية والحنفية، عندما غيّر الفقيه منصور بن محمد السمعاني المروزي (ت ٤٨٩هـ) مذهبه الفقهي، فانتقل من المذهب الحنفي الذي اعتنقه طوال ثلاثين سنة إلى المذهب الشافعي، وأعلن

ذلك بدار الإمارة بمدينة مرو، بحضور أئمة الحنفية والشافعية، فاضطرب البلد لذلك، واضطربت البلد بين الشافعية والحنفية، ودخلوا في قتال شديد، وعمّت الفتنة المنطقة كلها، ما اضطر السمعاني للخروج من مدينة مرو.

ووقعة فتنة بين الحنابلة والشافعية ببغداد سنة ٥٧٣ هجرية، وذلك أنه عندما تُوفي خطيب جامع المنصور محمد بن عبد الله الشافعي سنة ٥٣٧ هجرية، أراد أصحابه دفنه بمقبرة الإمام أحمد بن حنبل؛ فاعترض الحنابلة، وابو أن يأذنوا لهم بدفنه هناك، لأنه شافعي وليس حنبليّ، فحدثت فتنة بين اتباع المذهبين تدخل على إثرها الخليفة العباسي المقتفي وأوقفها، وأفشل محاولة الحنابلة منع دفن المتوفى بمقبرتهم، وأمر بدفنه فيها، فتمّ ذلك.

وحدثت فتنة بأصفهان ـ ببلاد فارس ـ بين الشافعية والحنفية، سنة ٥٦٠ هجرية، وتقدمها عبد اللطيف الخُجنّدي الشافعي، تطوّر إلى نزاع مسلّح، واستمر القتال بين الفريقين لمدة ٨ أيام، قُتل منهم خلق كثير، وأُحرقت وخُرّبت منازل كثيرة.

ووقعة فتنة بأصفهان أيضًا، بين الشافعية والحنفية في سنة ٥٨٢ هجرية، أي بعد ٢٢ سنة من الفتنة الأولى بأصفهان، وقع فيها كثير من القتل والنهب والدمار.

ووقعة فتنة بين الشافعية والحنفية بمدينة مرو أيضًا، زمن الوزير الخوارزمي مسعود بن علي المتوفى سنة ٥٩٦ هجرية، فالوزير كان متعصبًا للشافعية، فبنى

لهم جامعًا بمرو مشرفًا على جامع للحنفية، فغضب الحنفية وهجموا على الجامع الجديد وأحرقوه، واندلعت فتنة عنيفة مدمرة بين الطائفتين.

وقد ذكر الرحالة ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) أن مدينة أصفهان في زمانه عمها الخراب؛ بسبب كثرة الفتن والتعصب بين الشافعية والحنفية، لأن الحروب كانت بينهما متصلة، أي أنها كانت متصلة بين الشافعية والحنفية منذ سنة ٥٦٠ هجري، وبين ذلك التاريخ وبين زمن ياقوت الحموي ٧٦ سنة.

ونفس الأمر حكاه ياقوت عن مدينة الري ببلاد فارس، فذكر أن هذه المدينة كان أكثرها خرابًا في زمانه؛ بسبب التعصب للمذاهب، فكانت الحروب بين الشافعية والحنفية قائمة، انتهت بانتصار الشافعية، ولم يبق من الحنفية إلَّا من يُخفي مذهبه.

فصار التعصب إلى المذاهب، ليس تعصباً دينياً، بل هو في حقيقته، تعصب جاهليّ، أشبه ما يكون بتعصب الشعوب والقبائل لأعراقها وثقافاتها.

بل إن أصحاب المذاهب الأربعة، لم يكن بعضهم يجيز الصلاة خلف بعض، على مدار أكثر من ألف سنة!

فالحنبلي لا يجيز الصلاة لأتباعه خلف باقي المذاهب، وكذا الشافعي وكذا المالكي وكذا الحنفي.

فقد ذكر ابن جبير الرحّالة، ذاك الصوفي القبوري الملحد، المتوفى سنة ٦١٤ للهجرة، في رحلته، أنه في زمن من يلقبه الجهمية والمرجئة "صلاح الدين الأيوبي"

وهو فساد الدنيا والدين، كان للحرم المكي أربعة ائمة، على عدد المذاهب الأربعة، كل أهل مذهب لهم جانب من الكعبة.

وذكر بدر الدين الحلبي، المتوفى سنة ١٣٦٢ للهجرة، في كتابه التعليم والإرشاد، أنه كان في الجامع الأزهر إمامان، إمام للمالكية، وإمام للشافعية، ويظهر انه لم يكن هناك إمام للحنابلة وإمام للأحناف، لضعف هذه الفرق، وقلة عدد أتباعها، أو لعدمها في تلك الحقبة.

ولم يكن الشافعي يجيز لأتباعه الصلاة خلف الإمام المالكي، ولم يكن المالكي، يجيز لأتباعه الصلاة خلف الإمام الشافعي.

وكانا يقيمان الصلاة في نفس الوقت، لأن كلاهما لا يريد أن يكون هو التالي، وكان يحصل بذلك من التشويش على المصلين، بسبب اختلاط أصوات الإمامين والمبلغين عنهما، ما يفسد على الناس الطمأنينة في الصلاة.

وذكر الشيخ محمد سلطان الخجندي المعصومي، المتوفى سنة ١٣٨١ للهجرة، في ترجمته لحاله، أنه في زمنه كان للحرم المكي أربعة أئمة أيضاً، على عدد المذاهب الأربعة، كل أهل مذهب لهم جانب من الكعبة.

وهذا يعني أن هذا الحال، استمر من زمن فساد الدنيا والدين الأيوبي، إلى زمن الشيخ المعصومي، أي أكثر من ألف سنة.

مع العلم أن جميع هؤلاء المتمذهبون، على عقيدة الأشاعرة، أي: أنهم جميعاً على عقيدة فاسدة واحدة، ومع اتفاقهم على معتقدهم الفاسد، إلا أن ذلك، لم يمنعهم من الاختلاف والتمزق والتفرق بسبب اختلاف المذاهب الفقهيّة!

ولم يجمعهم خلف إمام واحد، سوى الملك عبدالعزيز آل سعود، الوهابيّ، وأهل الأهواء والبدع والزيغ والضلال، يحاولون اتهام الوهابية بأنهم "سبب فرقة المسلمين" نكاية في الوهابية ومغالطة للحقيقة، لينفروا الناس عن الحق، ويجعلونهم يقبلون على باطلهم، فعندما فتح الملك عبدالعزيز الحجاز، وأدخلها تحت حكمه، أمر بأن تقام الصلاة لكل إمام من أصحاب المذاهب الأربعة، ويصلي الجميع خلفه، ثم أقصاهم فيما بعد واستبدلهم بأئمة من المسلمين الموحدين.

والمذهبيّة والتمذهب، هي التي تدفع الشخص إلى تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله تعالى، ذلك أن المتمذهب، سوف يتمسك بقول مشايخ مذهبه، وإن خالف قولهم الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، بدعوى أن مشايخ مذهبه أعلم منه بكتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولن ينظر في أقوال غيره من أهل المذاهب الأخرى، لاعتقاده بخطئهم وضلالهم، أو حباً لمشايخه وعدم رغبته في مخالفتهم، وهذا أشهر من أن ينبّه عليه، فكيف يقال بعد هذا، أن المذهبية والتمذهب تحفظ العبد من أن يخالف أمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم!!

إذا الذي يدعو إلى المذهبيّة والتمذهب، هو أحد شخصين:

إما شخص جاهل وجمع مع الجهل حمقاً وغباوة، فهو يردد ما يقال له ترديد الببغاء، دون عقل أو بصيرة.

وإما شخص كذاب محتال، يدعو إلى المذهبيّة والتمذهب، مع علمه بمفاسد ذلك، ولكن إما لأنه ينتفع من ذلك مادياً، أو أنه يعجبه أن يفسد الناس ويفترقوا، ويخالفوا كتاب ربهم وسنة نبيه، لما جُبِلت عليه نفسه الشيطانية من حب الفساد والإفساد.

والمسلمون ليس لهم إلا مذهب واحد، هو مذهب محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم القرشي، ليس للمسلمين مذهب غيره.

ومن العجب العجاب، أنك تجد كثير ممن يتحلى بحلية العلماء أو بحلية طلّاب العلم، يسرد عليك الكثير من الآيات والأحاديث في وجوب التمسك بهدي الكتاب والسنة، ثم تجده في نفس الوقت يدعوك إلى المذهبية والتمذهب، ذلك لأنه لا يعقل ما يقول عندما أمر الناس بالتمسك بالكتاب والسنة، إنما يسمع الناس يتكلمون عن أمر فتكلم فيه، وهو لا يعيه، والعمى عمى البصيرة.

فلا تغتروا بدعاوى المبطلين، ولا بزخارف المبدلين، ولا ببهرجة أعداء الكتاب والسنّة.

وأريد هنا أن أعلق على رسالة منسوبة للشيخ ابن رجب الحنبلي، بعنوان: الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة.

وأنا أتقصد عادة الرد على كبار مشايخ السلفية، لأني أراهم هم أقر بالناس إلى الحق، وهم حملة الدين حقيقة، فإذا اخطؤوا كان خطؤهم كمسمار دُق في نعش السلفية، فيجب التنبيه على هذه الأخطاء حتى لا يُتابعوا عليها.

حيث دعا في كتابه المذكور إلى التمسك بأحد المذاهب الأربعة، بل زعم، أن حصر الناس في التمذهب على أصحاب المذاهب الأربعة، هو كحصر عثمان بن عفان للناس على قراءة واحدة.

والأدهى من ذلك، أنه يصف المعترض على قوله، بالحمق، وما جرّه إلى إساءة الأدب مع مخالفه، إلّا إرادة التظاهر ببطلان قوله وشناعته، ومحاولة ترويع القارئ، واضطراره إلى قبول قوله حتى لا يقع عليه وصف الحمق، الذي أنعم به ابن رجب على مخالفيه!

مع أن الحقيقة أن قول ابن رجب هو الباطل وهو الشنيع، لمخالفته الأدلة الشرعية، القاضية باتباع كتاب الله وسنة نبيه.

وكيف يشبه دعوته للناس على أن يفترقوا على أربعة مذاهب، بدعوة أمير المؤمنين عثمان بن عفان للناس على أن يقرؤوا بحرف واحد.

ألا يفرق ابن رجب بين الأربعة والواحد؟!

لو قال ابن رجب، يجب أن ندعو الناس إلى مذهب واحد وهو مذهب النبي محمد صلى الله عليه وسلم، القائم على الأخذ بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم بالأخذ بما صح عن الصحابة رضوان الله عليهم، ثم بالأخذ بما

صحّ عن التابعين وتابعي التابعين رحمهم الله، وما لم يرد فيه شيء عن هؤلاء السلف من المسائل الحادثة، اجتهد كل عالم رأيه، وقاس قوله هذا على ما فعله عثمان من جمع الناس على قراءة واحدة وحرف واحد، لقلنا هذا قياس صحيح، ودعوة صحيحة.

أما أن يقيس دعوته للناس إلى أربعة مذاهب متناحرة، بدعوة أمير المؤمنين عثمان بن عفان للناس إلى قراءة واحدة، فهذا بعيد كل البعد عن الصواب.

مع أن أكثر المذاهب تتبدل أقوالهم وتتغيّر اجتهاداتهم مع الزمان، فالحنابلة نشأ فيهم مجتهدون خالفوا أحمد في كثير من المسائل، وكذا الشافعية والمالكية والحنفية.

فبأي قول يلتزم الحنبلي وبأي رأي يأخذ، بقول لمتقدمين من الحنابلة أم بقول المتأخرين؟ وكذا نقول عن الشافعية والمالكية والحنفية.

ثم يقول ابن رجب: أنه يعني بدعوته إلى التمسك بأحد المذاهب الأربعة، من لم يكن له علم وبصر بالحديث.

وهذا بحد ذاته خطأ، لأن الواجب على العلماء ابتداء أن لا يفترقوا على أحد المذاهب الأربعة، بل يلتزمون مذهبا واحدا هو مذهب محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم، ومذهب السلف الصالح الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، وما كان من المسائل الحادثة، يجتهد كل عالم رأيه ولا يأطر أحداً على رأي أحد.

فإذا التزموا بالمذهب الواحد، لم يكن لغيرهم أن يلتزم إلا ما التزموه.

والعجيب، أنه يجتهد في تلميع المذاهب الأربعة وتحسينها، بادعائه أن الله تعالى قيض الأئمة الأربعة، لحفظ دين الله تعالى، فأي حفظ هذا الذي يجر أتباع هذه المذاهب إلى مخالفة النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، فضلا عن اختلافهم في الكثير من أراءهم، ثم يدفعهم ذلك إلى التناحر والتباغض والاقتتال!

خاتمة الكتاب

والله الهادي إلى سواء السبيل

والله أعلم وأحكم

المحتويات